الحكم الذاتي كمدخل للاستقرار الإقليمي: تأثير ملف الصحراء على الأمن الجماعي في الساحل وانعكاساته على السياسة الدولية

فاضل عبدالصمد
دكتور في العلاقات الدولية، جامعة القاضي عياض مراكش
المملكة المغربية

الملخص
تمثل قضية الصحراء إحدى أكثر القضايا تعقيدا في شمال إفريقيا والساحل، بالنظر لتداخل أبعادها السياسية والأمنية والجيوسياسية، إذ ساهم استمرار هذا النزاع في إضعاف منظومة الأمن الإقليمي، وخلق فراغات جيو-أمنية تستغلها الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، مما يفرض ضغوطا متزايدة على الفاعلين الدوليين في ظل التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي. في هذا السياق، تبرز مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب، كحل واقعي ومستدام ومتوافق مع توجهات مجلس الأمن نحو تسوية سياسية.
تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر النزاع على الأمن الجماعي في منطقتي المغرب الكبير والساحل، وتبرز كيف بإمكان مبادرة الحكم الذاتي أن تشكل مدخلا استراتيجيا لتعزيز الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال قراءة في مواقف القوى الدولية واستراتيجياتها في المنطقة. كما تخلص الورقة إلى أن تسوية النزاع وفق مقاربة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية تعد عنصرا محوريا في إعادة بناء الأمن الإقليمي، وتوفير أرضية موضوعية لسياسات تعاون وتكامل إقليمي أكثر فعالية.
الكلمات المفتاحية: الحكم الذاتي؛ الاستقرار الإقليمي؛ منطقة الساحل الإفريقي؛ الأمن؛ الجيوسياسية.

Abstract
The Sahara issue constitutes one of the most complex cases in North Africa and the Sahel, due to the intertwinement of its political, security, and geopolitical dimensions. The persistence of this conflict has contributed to the weakening of the regional security system and to the emergence of geo-

security vacuums exploited by armed groups and transnational criminal networks, thereby placing increasing pressure on international actors in the context of the profound transformations affecting the international system. Within this framework, the Autonomy Initiative proposed by Morocco stands out as a realistic, sustainable, and credible solution, fully consistent with the United Nations Security Council's orientation toward a political settlement.
This paper seeks to analyze the impact of the conflict on collective security in both the Maghreb and the Sahel regions, and to highlight how the Autonomy Initiative can function as a strategic entry point for enhancing regional stability, through an examination of the positions and strategies of international powers in the region. The paper further argues that resolving the conflict through an autonomy-based approach under Moroccan sovereignty constitutes a central pillar in rebuilding regional security and in providing an objective foundation for more effective policies of regional cooperation and integration.
Keywords: Autonomy; Regional Stability; African Sahel; Security; Geopolitics.

مقدمة

يعد نزاع الصحراء أحد أعقد النزاعات الممتدة في منطقة شمال إفريقيا، حيث تتشابك فيه العوامل التاريخية والاستعمارية مع الحسابات الجيوسياسية سواء للقوى الإقليمية أو الدولي، ورغم مرور عقود من الزمن على اندلاع هذا النزاع، إلا أن تداعياته ما تزال تلقي بظلالها على الأمن الجماعي لمنطقة المغرب الكبير التي تعتبر الأقل اندماجا، ومنطقة الساحل الإفريقي التي تشهد تحولات أمنية خطيرة بفعل انتشار الجماعات المسلحة، واتساع دائرة اشتغال الجريمة المنظمة. وبالتالي، إن تسوية ملف الصحراء هو بمثابة ركيزة أساسية في الحفاظ على توازنات الأمن الإقليمي، لإن تكتل المغرب الكبير لن يتحقق مع استمرار النزاع، ومنطقة الساحل ستظل هشة في ظل هذا الانقسام وعدم الاستقرار.

إن تأثيرات نزاع الصحراء تتجاوز إطار الأطراف الأربعة التي يشير إليها قرار مجلس الأمن رقم 2797،[302] وهي المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو، لتندرج في سياق إعادة

[302] للمزيد حول قرار مجلس الأمن أنظر:

تشكيل ميزان القوى العالمي، فالقوى الفاعلة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تنظر إلى المنطقة باعتبارها معبرا استراتيجيا للطاقة، كأنبوب الغاز المغربي النيجيري باتجاه أوروبا، وأنبوب الغاز الجزائري النيجيري، وأيضا باعتبارها خط الدفاع الأول ضد تهديدات الإرهاب العابر للحدود، كما أن الصين هي الأخرى ستتضرر مصالحها الاستراتيجية في المنطقة في ظل حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن. لذلك، يعي المجتمع الدولي مدى تعقيد وخطورة البيئة الاستراتيجية في منطقة الساحل، خاصة مع تحالف الجماعات المسلحة والحركات الجهادية فيما بينها وتأسيس ما يعرف باسم "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين" التي تتسع دائرة نفوذها وسيطرتها المكانية باستمرار، بسبب غياب حائط الصد، واستمرار الخلاف بين دول شمال إفريقيا وعدم توافقها بسبب نزاع الصحراء كعنصر أساسي للصراع، مما يجعل من حل هذا الملف ضرورة ملحة ومستعجلة في الوقت الراهن، ليس فقط لاعتبارات الاستقرار الإقليمي، لكن كذلك كمدخل لإعادة هندسة السياسة الدولية تجاه المنطقة بما يخدم الأمن الجماعي ويقلل من بؤر التوتر.

وفي ظل هذا السياق، تكتسب مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب بصفة رسمية منذ سنة 2007 أهمية متزايدة، باعتبارها مقاربة واقعية منسجمة مع توجهات مجلس الأمن الذي يدعو إلى حل سياسي مستدام يضمن الأمن والاستقرار، فالمبادرة كما يقدمها المغرب، لا توفر فقط الإطار المؤسساتي لمعالجة المطالب المحلية، بل تفتح الباب أمام نموذج متقدم للحكم الجهوي الموسع الذي يعزز المشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية، ويحد من دوافع التطرف والانفصال. وعلى هذا الأساس، تبنت مجموعة من القوى الدولية هذا الحل الذي من شأنه انهاء النزاع، وإعادة بناء الثقة بين دول المنطقة، وتكريس تعاون أمني واستخباراتي أكبر في مواجهة التهديدات المشتركة.

سعيد الصديقي، محمد مصباح، نزاع الصحراء بعد قرار مجلس الأمن 2797: بين الفرص والتحديات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 09 ديسمبر 2025، تم الاطلاع 10 ديسمبر 2025، على الرابط: https://bit.ly/48OHVxb

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لتأثير النزاع على الأمن الجماعي في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، بدءا من تشخيص تداعياته على هشاشة الحدود، وتفاقم شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، مرورا بفهم دينامية التنافس الإقليمي والدولي، وصولا إلى قدرة مبادرة الحكم الذاتي على فتح مسار سياسي مستدام يعزز من فرص التنمية والاستقرار، إضافة إلى إبراز كيف يمكن لإيجاد حل نهائي للنزاع أن يشكل نقطة تحول في الاستراتيجية الدولية بالمنطقة، عبر تحويل الصحراء من مصدر للتوتر وتباعد الرؤى، إلى رافعة للأمن والاستقرار والتنمية المشتركة.

إن الإشكالية المحورية التي تحاول الورقة الإجابة عنها تكمن في مدى قدرة مبادرة الحكم الذاتي على توفير إطار سياسي واقعي يسمح بتجاوز انعكاسات هذا النزاع ودعم الاستقرار الإقليمي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة؟

أولا: سياق النزاع وانعكاساته على الأمن الإقليمي

يعود السياق التاريخي للنزاع حول الصحراء إلى مرحلة تفكك المنظومة الاستعمارية في شمال إفريقيا منتصف القرن العشرين، حين أعادت القوى الاستعمارية رسم الحدود السياسية بمنطق يخدم مصالحها أكثر مما يعكس الامتداد الاجتماعي والقبلي والاقتصادي للمجالات الصحراوية. فقد أدت عملية ترسيم الحدود بين 1934 و1958 إلى فصل مناطق مترابطة تاريخيا عن عمقها المغربي،[303] بينما ألحقت أجزاء واسعة من الصحراء الشرقية بالجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، في خطوة كانت لها انعكاسات مباشرة على تشكل بنية النزاع لاحقا. وعند استرجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية في منتصف السبعينيات، رغم محاولات مارستها إسبانيا تحت الطاولة لجعل الصحراء مستقلة،[304] ظهر الصراع الحالي بصيغته السياسية المعروفة، متأثرا بظرفية الحرب الباردة وتفاعلاتها، حيث حظيت أطراف معينة بدعم سياسي

[303] مليكة موحتي، قراءة في كتاب رحال بوبريك "مسألة الصحراء: أصول اختراع استعماري 1884-1975"، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7 (2024)، ص 176-185.
[304] جلال كشك، مغربية الصحراء مسؤولية عربية، (لبنان: دار الصياد)، ص 24.

وعسكري من قوى دولية وإقليمية، ما أسهم في تعقيد النزاع وتحويله من مسألة إنهاء استعمار إلى مواجهة دبلوماسية وجيوسياسية طويلة الأمد.

يشكّل النزاع حول الصحراء أحد أقدم وأعقد النزاعات في شمال إفريقيا والساحل، إذ لا يختزل في مجرد خلاف حدودي، بل يتجاوز ذلك ليصبح معطى بنيويا مؤثرا في توازنات المنطقة.[305] فمنذ تشكّله خلال المرحلة الانتقالية لخروج الاستعمار، حمل النزاع أبعادا متداخلة تجمع ما هو تاريخي وقانوني وسيادي من جهة، وما هو جيوسياسي يرتبط بتنافس القوى الإقليمية والدولية من جهة ثانية. وقد أدى غياب تسوية نهائية إلى ترسيخ بنية صراع طويلة الأمد، تعاد فيها إنتاج التوترات بفعل تدخلات خارجية واستراتيجيات محلية تستثمر في استمرار الوضع القائم. ونتيجة لذلك، تحول النزاع إلى نقطة ارتكاز في السياسات الإقليمية، وأضحى عنصرًا محددًا في صياغة مواقف الدول والأجهزة الإقليمية، مُعطّلا مشاريع التكامل المغاربي التي كان يفترض أن تشكّل إطارًا استراتيجيًا للتنمية والاستقرار. من جهة أخرى، شكّل توتّر العلاقات المغربية–الجزائرية أحد العوامل البنيوية التي حافظت على استمرار النزاع، فقد تحوّل النزاع بالنسبة للجزائر إلى ورقة استراتيجية لتعزيز نفوذها الإقليمي وبناء عمق جيوسياسي باتجاه المحيط الأطلسي وضرورة التشبث بخيار عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، بينما يرى المغرب في هذا التوظيف محاولة لإعادة تشكيل توازنات المنطقة على حساب وحدته الترابية، وإبعاده عن المطالبة باسترجاع أراضيه والتمسك بحدوده التاريخية الحقة.[306]

إن هذا الإرث التاريخي المتشابك جعل من النزاع أحد المحددات الكبرى للأمن في منطقة المغرب الكبير. فمنذ سبعينيات القرن العشرين، وما تلاها من موجات عدم الاستقرار التي عرفتها المنطقة، أدى التوتر بين المغرب والجزائر إلى تعطيل إمكانيات بناء منظومة أمنية مغاربية فعالة، وقاد إلى حدوث مواجهات عسكرية مباشرة بعد توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين

[305] وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، سياسات عربية، العدد 2 (يناير 2014)، ص 32.

[306] محمد مزيان، المغرب والجزائر: الجوار الصعب، سياسات عربية، العدد 12 (يناير 2015)، ص 41-54.

المغرب وإسبانيا وموريتانيا في نونبر 1975، هذا الاتفاق الذي لم تستسغه الجزائر فدخلت الحرب مع المغرب في "أمغالة" يناير عام 1976، إضافة إلى حربها بالوكالة من خلال الدعم المادي والعسكري لجبهة البوليساريو منذ ذلك الحين.[307] وبدل أن تتجه الدول نحو التعاون الأمني المشترك، انخرطت في سياسات اصطفاف مضادة، ما خلق فراغا استراتيجيا استغلته الجماعات المسلحة في الأطراف الجنوبية للمنطقة. إذ إن غياب الثقة وتبادل الاتهامات جعل من الحدود بين المغرب والجزائر واحدة من أكثر المناطق المغاربية هشاشة من حيث التنسيق الأمني، وهو ما انعكس مباشرة في قدرتهما على مواجهة المخاطر العابرة للحدود.

وتزداد خطورة استمرار النزاع حين يُنظر إليه في سياق التحولات الأمنية التي يعرفها الساحل والصحراء. فقد أصبحت المنطقة خلال العقدين الأخيرين بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية العابرة للحدود مثل "داعش – الصحراء الكبرى" و"جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، إضافة إلى شبكات الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة التي تعتمد على هشاشة الحدود وضعف التنسيق الأمني بين الدول.[308] وتُظهر التجربة الإقليمية أن استمرار انعدام الثقة السياسية بين المغرب والجزائر، بوصفهما الفاعلين المركزيين في الفضاء المغاربي، ينعكس مباشرة على القدرة الجماعية في مواجهة هذه التهديدات. فغياب التعاون الأمني يجعل من المجال الصحراوي مساحة مفتوحة تتحرك فيها الجماعات المسلحة بسهولة، ويحول دون بناء منظومة إقليمية قادرة على الحد من انتشار الإرهاب والجرائم المنظمة.

ولا يقتصر أثر النزاع على تعطيل التنسيق بين الدول فحسب، بل يمتد ليُعمّق التنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية.[309] فبرامج الدعم الخارجي، والتحالفات العسكرية،

[307] محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 14.

[308] رحال بوبريك، الجماعات الجهادية ببلاد الساحل بين الولاء الأيديولوجي والانتماء الإثني، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد 3 (2022)، ص 138-151.

[309] معمر محمد الكشر، استراتيجيات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 29، المجلد 1، (2025)، ص 146-161.

وتموضع القوى الكبرى في الساحل، كلها تتأثر بمواقف هذه القوى من النزاع ومن الحلول المقترحة له. وقد أدى ذلك إلى بروز اصطفافات متباينة تحاول فيها بعض الأطراف الإقليمية استثمار النزاع لتعزيز نفوذها، سواء عبر دعم أطراف غير حكومية أو عبر توجيه مواقف الهيئات الدولية. ويزيد هذا التنافس من صعوبة تحقيق تسوية سياسية، ويحوّل النزاع إلى ورقة ضغط تُستخدم في المعادلات الإستراتيجية بدل أن تكون موضوعا لحلّ تفاوضي.

وفي المقابل، اعتمد المغرب مقاربة أمنية وتنموية متكاملة بأقاليمه الجنوبية، ما جعله فاعلًا رئيسيًا في ضبط الدوائر الأمنية المترابطة بين شمال إفريقيا والساحل. فقد ساهمت المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتطوير البنى التحتية، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، في جعل المجال الصحراوي المغربي أكثر استقرارًا من غيره من المجالات الصحراوية في الجوار. لكن رغم هذه الجهود، يظل غياب تسوية للنزاع سببا أساسيا في استمرار هشاشة الأمن الإقليمي، لأن منطق التجزئة والصراع بين الدول لا يسمح بتشكيل تكتل مغاربي قادر على استيعاب امتداد التهديدات من الجنوب.

وعليه، يتبين أن السياق التاريخي للنزاع ليس مجرد خلفية تفسيرية، بل عنصر مؤسس لبنية الأمن الإقليمي في المغرب الكبير والساحل، وأن استمرار النزاع يظل عاملا مقوضا لأي محاولة لبناء نظام أمني إقليمي متماسك. فالتحديات الإقليمية لم تعد أحادية البعد، بل أصبحت مركّبة، عابرة للحدود، وتحتاج إلى فضاء مغاربي موحّد يتفاعل بمنطق التعاون بدل الصراع. وفي غياب حل سياسي للنزاع، ستظل المنطقة عرضة للتهديدات الأمنية، وستظل مشاريع الاندماج والتنمية الإقليمية رهينة الحسابات الجيوسياسية المتراكمة منذ مرحلة ما بعد الاستعمار.

ثانيا: الحكم الذاتي كإطار لحل سياسي واقعي ومستدام

يمثل الحكم الذاتي صيغة وسطية بين خياري الانفصال والاندماج، ويمثل نموذجا متقدما من اللامركزية، إذ يتيح للمناطق المتمتعة به صلاحيات محلية واسعة تمكنها من تدبير شؤونها

المحلية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمن الإطار الدستوري للدولة.[310] وعادة ما تلجأ الدول إلى منح خيار الحكم الذاتي لمناطق أو أقاليم معينة بهدف تعزيز الشعور الوطني وتقوية روابط الانتماء والوحدة، بما يسكن للسكان بالإحساس بالاعتراف والمشاركة في صنع القرار، بدل الشعور بالتهميش والاقصاء الذي يغذي نزعات الانفصال والتمرد. وفي السياق الديموقراطي المعاصر، يقوم الحكم الذاتي على تقاسم مدروس للسلطة بين المركز والجهات، بحيث تمارس الحكومات الإقليمية جزءا هاما من الصلاحيات، لكن مع الحفاظ على أسس الوحدة والسيادة، كما يتفاوت مستوى الحكم الذاتي من دولة لأخرى، إذ يمكن أن يكون محدودا في بعض الحالات أو التجارب ومتقدما في أخرى.

يعتبر خيار الحكم الذاتي آلية فعالة لإدارة التنوع داخل الدولة ومواجهة النزعات الانفصالية التي تضعف استقرار الكيان الوطني وتهدد سلامة مجاله الترابي،[311] ومن هذا المنطلق يبرز الحكم الذاتي كبديل واقعي وعملي يحل محل الانفصال، ويجسد في الآن ذاته شكلا من أشكال تقرير المصير ضمن سيادة الدولة ووحدتها الكاملة. وبالنظر إلى طبيعة نزاع الصحراء المغربية، فإن الارتباط التاريخي لتلك المناطق بالمخزن والسلطان المغربي ثابت وموثق،[312] إذ كانت هذه المناطق شأنها شأن عدد من المناطق الأخرى في مختلف التراب المغربي، تتمتع بأنماط تقليدية من الحكم المحلي الذاتي، فقد كانت القبائل تدبر شؤونها الاقتصادية والقضائية والاجتماعية، مع الحفاظ على روابط البيعة والولاء للسلطان باعتبارها الإطار السياسي الجامع. وانطلاقا من ذلك، يستحيل اعتماد الأمر الواقع الذي خلفته الحقبة الاستعمارية كمرجعية ملزمة لتحديد مستقبل الأقاليم الجنوبية المغربية. وعلى هذا الأساس، يرفض المغرب أي محاولة

[310] محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

[311] هشام إسماعيلي، الحكم الذاتي: المفاهيم والنماذج والتحديات، المجلة الدولية لدراسات الحضارات وعلوم التسامح، المجلد 2، العدد 1 (2025)، ص 64.

[312] محمد ناجي بن عمر، ماء العينين النعمة علي، سوس والصحراء المغربية: تواصل ثقافي وحضاري، (تزنيت: مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 1999)، ص 9.

لإسقاط السيناريوهات التي أفرزها الاستعمار على تلك المناطق، أو أي مسعى لاحتوائه وتقويض عمقه الإقليمي والإفريقي، فالحفاظ على الوحدة الترابية يعد جوهر بقاء الدولة وركيزتها الأساسية،[313] وأي انفصال للأقاليم الجنوبية يمثل تهديدا مباشرا وصريحا لأمن المغرب واستمرارية الدولة.

انطلاقا من القاعدة التي يضعها الواقعيون في العلاقات الدولية، والمتمثلة في أولوية حفاظ الدولة على أمنها القومي وصيانة مجالها الجغرافي،[314] تدرك القوى العظمى الحساسية الاستراتيجية التي تمثلها منطقة الصحراء بالنسبة للمغرب، وارتباطها الوثيق بأمنه واستقراره وامتداده الجيوسياسي. وترجم هذا الادراك في دعمها لتمسك المغرب بحل سلمي سياسي متوافق عليه، قائم على احترام سيادة المغرب ووحدته الترابية، وفي انسجام كامل مع المبادرة التي قدمها سنة 2007 لمنح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا، باعتباره أقصى ما يمكن تقديمه في إطار تسوية نهائية للنزاع. لقد ظل المغرب منذ سبعينيات القرن العشرين، يقف بصرامة أمام مختلف محاولات التقسيم والانفصال، مع إصراره على الحلول السياسية الواقعية التي تجنب المنطقة مزيدا من التوتر، وهو ما دفع عددا من القوى الدولية– وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا– إلى إعلان دعمها الواضح للمبادرة المغربية باعتبارها مقترحا جادا وعمليا وذا مصداقية. وقد كرس هذا التوجه قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025، والذي شدد على أهمية تيسير المفاوضات بين أطراف النزاع– المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو–، وإجرائها على أساس مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب، بما يفضي إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من لدن جميع الأطراف.[315]

---

313 John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, (New York, London: W.W. Norton & Company, 2014).

314 Scott Burchill, The National Interest in International Relations Theory, (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p. 31.

315 القرار 2797 (2025) الذي اتخذه مجلس الأمن في الجلسة 10030 المعقودة في 31 أكتوبر 2025.

إن الحكم الذاتي أصبح الخيار الوحيد والمعقول والواقعي لتسوية هذا النزاع الذي طال أمده، واستنزف جهود المنطقة وأعاق مبادرات الاندماج والتكامل الإقليمي، مما ضيع على المنطقة فرصا حقيقية للتنمية والنمو والتقدم. فبالرغم أن بعض الأطراف تعتبر هذا الخيار تكريسا للأمر الواقع، إلا أن السعي لفرض خيار الانفصال في حد ذاته محاولة لتغيير الأمر الواقع، وهو مسعى يفتقد للشروط الموضوعية والسياسية اللازمة لتحقيقه، كما أن مبادرة الحكم الذاتي تحظى بقبول ودعم متزايد من المجتمع الدولي. إضافة لذلك، يفرض المغرب سيطرته المكانية على معظم مساحة الإقليم المتنازع عليه، ويؤكد سيادته عليها من خلال إطلاق مجموعة كبيرة من المشاريع التنموية،[316] كإنشاء الموانئ وتحديث شبكة الطرق والمواصلات، وغيرها من آليات تجسيد السيادة والتواجد المغربي.

وبالمقابل، لا يمكن اختزال حل هذا النزاع الإقليمي في ورقة الانفصال، أو البناء حصرا على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لأن الحديث عن الشعب الصحراوي في حد ذاته يطرح إشكالات متشعبة، حول من هو الشعب الصحراوي؟ وما هي حدوده الجغرافية التي يتواجد بها؟ وغيرها من التساؤلات الأخرى المتعددة في هذا السياق، فمحاولة تحديد الشعب الصحراوي انطلاقا من عنصر القبائل المشكلة له، حينها لا يستقيم اختزالها في منطقة الصحراء الغربية، لأن امتدادها يتجاوز ذلك إلى الصحراء الشرقية بالجنوب الجزائري وإلى شمال موريتانيا ومناطق أخرى.[317] وبالتالي، فعمليا المناداة بمبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي وربطه فقط بالجنوب المغربي لا يمكن فصله عن المساعي السياسية لتقسيم المغرب وتقويض نفوذه وقوته مستقبلا، ويضاف إلى ذلك كله، امتداد الصحراء الغربية للصحراء الشرقية التي اقتطعها الاستعمار الفرنسي من المغرب وضمها إلى الجزائر بحدودها الحالية، فسكان تلك المناطق هم نفس

[316] عبدالصمد فاضل، استراتيجية السيادة والبقاء: السياسة المغربية في الصحراء من منظور واقعي هجومي، المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، العدد 5 (2025)، ص 380.

[317] حمداتي شبيهنا ماء العينين، قبائل الصحراء المغربية: أصولها وجهادها وثقافتها، المطبعة الملكية، الرباط (1992).

الشعب الذي يصر بعض الأطراف على تقرير مصيره، فكيف يمكن تقرير مصيره في جانب جغرافي غربي دون الجانب الشرقي.

يظل الحكم الذاتي آلية مهمة تتيح للجماعات أو الأقاليم ذات الخصوصية الثقافية أو الهويات المميزة، ممارسة شؤونها المحلية ضمن إطار الدولة الواحدة، مع احتفاظ المركز بصلاحيات السيادة الأساسية. وتندرج الفيدرالية ضمن أبرز النماذج المؤسسية المرتبطة بمفهوم الحكم الذاتي، حيث تتمتع جميع المناطق بسلطات متساوية ولها علاقة متطابقة تجاه الحكومة المركزية. وقد أسهمت هذه التطورات في بنية أنظمة الحكم في إعادة تشكيل مفهوم الدولة المعاصرة، وتعزيز قدرتها على استيعاب التعددية داخل أطر مؤسساتية مرنة، إلا أن الحكم الذاتي كغيره من النماذج السياسية، ينطوي على جوانب إيجابية وأخرى سلبية،[318] فمن جهة يساعد الجانب الإيجابي على إعادة هيكلة الدولة بشكل يستوعب التنوع الثقافي واللغوي والإثني، كما يمكن من معالجة استباقية للنزاعات أو الانقسامات الداخلية المحتملة، عن طريق الاعتراف بالتعددية ومنحها هامشا واسعا من الحرية ضمن حدود السيادة الوطنية الكاملة والموحدة. ومن جهة أخرى، يتجلى الجانب السلبي في بروز مقاومات سياسية للحكم الذاتي، سواء من قبل الفاعلين المتضررين من إعادة توزيع السلطة، أو من خلال استغلال بعض النخب المحلية لهذا الإطار لتحقيق مصالح ضيقة خاصة، وهو ما قد يهدد فعالية هذا النموذج في حالة لم تصاحبه حكامة رشيدة وآليات مراقبة مؤسسية قوية.

وبناء على ذلك، تظل الديناميات السياسية التي تقودها الأطراف الداعمة لخيار التقسيم والانفصال أحد أبرز العوائق أمام بلوغ تسوية معقولة ونهائية لهذا النزاع، إذ أن استناد هذا الطرح إلى مفهوم "الشعب الصحراوي" يفتقر إلى الأسس العلمية والتاريخية والمنطقية الواضحة، بالنظر إلى الامتداد الواسع للقبائل الصحراوية عبر مجالات جغرافية متعددة تمتد إلى الجنوب

318 Yash Ghai, Autonomy as a Strategy for Diffusing Conflict, in Paul C. Stern and Daniel Druckman, eds., International Conflict Resolution After the Cold War, (Washington D.C.: National Academy Press, 2000), p. 487.

الجزائري وشمال موريتانيا، ولا يمكن اختزالها في المجال الترابي للمغرب وحده. بل ويظهر هذا الانتقاء الجغرافي والسياسي أن الدعوة إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير حصرا داخل الأقاليم الجنوبية المغربية لا تنفصل عن أهداف غير معلنة، تستنبط الرغبة في تحجيم الدور الإقليمي للمغرب وتقويضه جيوسياسيا، أما الخطابات التي ترفع شعارات تقرير المصير أو تصفية الاستعمار أو حماية حقوق الإنسان في هذا السياق، فلا تعدو أن تكون غطاء خطابيا ذا طابع طوباوي، يستعمل لتسويغ رهانات سياسية تتجاوز البعد الحقوقي والقانوني المعلن.

ثالثا: أثر تسوية النزاع على تعزيز الاستقرار الإقليمي

يمثل النزاع حول الصحراء أحد أبرز الإشكالات الجيوسياسية التي طبعت تاريخ منطقة المغرب الكبير منذ سبعينيات القرن الماضي، بالنظر إلى تداخل أبعاده التاريخية والسياسية والجغرافية. فقد تشكل هذا النزاع في سياق إقليمي ودولي اتسم بتصاعد الاستقطابات الإيديولوجية خلال الحرب الباردة، حيث سعت بعض الأطراف الإقليمية كالجزائر وليبيا إلى توظيفه كأداة لإعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة. وبالرغم من الجهود الأممية والمبادرات الدبلوماسية المتعاقبة، ظلّ النزاع يتسم بقدر كبير من الجمود البنيوي، بفعل تضارب مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين، واستمرار توظيفه كورقة ضغط استراتيجية لتعزيز مكاسب سياسية غير معلنة.

وفي المقابل، فإن تسوية النزاع على أسس واقعية ومرتكزة على الحلول السياسية التوافقية، من شأنها أن تُحدث تحوّلًا جوهريًا في بنية الأمن الإقليمي للمغرب الكبير والساحل. إذ من المتوقع أن يساهم التوافق حول حل نهائي في إعادة بناء الثقة بين الدول المغاربية، وفتح المجال أمام إحياء مشاريع الاندماج الإقليمي، وهي مشاريع ضرورية للتصدي للتهديدات الإرهابية والهجرات غير النظامية وشبكات التهريب. كما أن إنهاء النزاع سيسمح بتحويل الموارد الموجهة نحو سباق التسلح والضغوط السياسية إلى استثمارات في التنمية والتعاون الحدودي، بما يعزز قدرات المنطقة على بناء أمن مستدام ومتعدد المستويات.

علاوة على ذلك، فإن استقرار منطقة المغرب الكبير سينعكس بشكل مباشر على منطقة الساحل، باعتبارهما فضاء استراتيجيا مترابطا بحكم الجغرافيا والاقتصاد وعمق التهديدات

المشتركة. فغياب النزاع سيفتح الطريق أمام تنسيق استخباراتي وعسكري أكثر فعالية، وتطوير مقاربات مشتركة لمعالجة جذور عدم الاستقرار، بما في ذلك الفقر والهشاشة المؤسسية، وهو ما يشكل أحد الشروط الموضوعية لبناء سلام إقليمي طويل الأمد.

وبذلك يتضح أن تسوية النزاع ليست مجرد هدف سياسي أو دبلوماسي، بل هي مدخلٌ بنيوي لإعادة صياغة منظومة الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا والساحل. إن تجاوز منطق الصراع واستبداله بمنطق التعاون سيخلق بيئة إقليمية أكثر قدرة على مواجهة التحولات الجيوسياسية الدولية، وسيُعيد للمنطقة مكانتها كشريك أساسي في تعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. كما أن تسوية نزاع الصحراء المغربية تُعد عاملا بنيويا في إعادة ضبط معادلات الأمن والاستقرار في مركّب الأمن الإقليمي لشمال إفريقيا ومنطقة الساحل–الصحراء. فمن منظور الأمن الإقليمي،[319] أسهم استمرار النزاع في إنتاج حالة من الاستقطاب السياسي الحاد داخل المغرب الكبير، وأدى إلى تعطيل إمكانيات التعاون الأمني، وإلى تجميد المؤسسات الإقليمية التي كان من شأنها لعب دور محوري في إدارة التهديدات المشتركة. إن تجاوز هذا النزاع عبر تسوية سياسية واقعية ومتوافق حولها سيُسهم في خفض منسوب التوتر الاستراتيجي، ويُعيد توجيه التفاعلات الإقليمية من منطق الصراع الصفري إلى منطق الأمن التعاوني، بما يُشكّل شرطًا أساسيًا لإرساء استقرار إقليمي طويل الأمد.

وعلى مستوى التهديدات غير التقليدية، تكتسي تسوية النزاع أهمية خاصة في تعزيز فعالية الاستجابة الإقليمية لتحديات الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، التي باتت تتجاوز القدرات الفردية للدول. فقد ساهم النزاع في إضعاف التنسيق الاستخباراتي والعملياتي، وخلق ثغرات أمنية استغلتها التنظيمات المتطرفة وشبكات التهريب في الفضاء الصحراوي المفتوح.[320] وبالتالي، من شأن إنهاء ملف الصحراء أن يُمهد لإرساء مقاربة أمنية جماعية

[319] Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers the Structure of International Security, (Cambridge University Press, 2003), p. 45.

[320] Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region, (England: Ashgate, 2014), p. 143-170.

أكثر تماسكا، قوامها تبادل المعلومات، وضبط الحدود، وتكامل السياسات الأمنية، بما يُعزّز مناعة الإقليم أمام التهديدات العابرة للحدود.

كما أن لتسوية النزاع انعكاسات مباشرة على بُعد الأمن الإنساني، الذي يشكّل أحد مرتكزات الاستقرار الإقليمي المستدام. فاستمرار النزاع لم يُنتج فقط حالة من انعدام الأمن السياسي، بل عطّل كذلك ديناميات التنمية والتكامل الاقتصادي، خاصة في المناطق الحدودية التي تعاني من الهشاشة البنيوية. إن إنهاء النزاع من خلال القبول بمقترح الحكم الذاتي سيفتح المجال أمام إطلاق مشاريع تنموية مشتركة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الترابط الاقتصادي الإقليمي، الأمر الذي يُسهم في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، ويُقلّص من قابلية المجتمعات المحلية للانخراط في أنشطة غير مشروعة أو عنيفة.

يمكن مقاربة أثر تسوية نزاع الصحراء المغربية على الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال نظرية مركّبات الأمن الإقليمي كما طوّرها باري بوزان وأولي ويفر، والتي تفترض أن التهديدات الأمنية تنتشر أساسًا داخل أقاليم جغرافية متجاورة، حيث ترتبط أمننة القضايا بعلاقات التفاعل بين وحدات الإقليم أكثر من ارتباطها بالنظام الدولي ككل.[321] ووفق هذا المنظور، يُشكّل نزاع الصحراء أحد أبرز محددات اللاأمن في مركّب الأمن الإقليمي للمغرب الكبير، إذ ساهم في إنتاج نمط من التفاعل القائم على الشك والصراع بدل التعاون، وأدى إلى تعطيل تطور الإقليم نحو بنية أمنية تعاونية.

إن تسوية النزاع من شأنها إعادة تعريف إدراكات التهديد بين الفاعلين الإقليميين، والانتقال من منطق الأمن المتنازع عليه إلى منطق الأمن المشترك، بما يسمح بإعادة بناء مركّب أمني أكثر استقرارا وتماسكا. ومن هنا تبرز المبادرة المغربية الأطلسية لفائدة دول الساحل كتحول نوعي في المقاربة الإقليمية للأمن والتنمية، إذ تهدف إلى تمكين دول الساحل غير الساحلية من الولوج إلى المحيط الأطلسي، بما يُعزز اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والدولي. وتستند

321 Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers the Structure of International Security, p. xvii.

هذه المبادرة إلى منطق الربط بين الأمن والتنمية، باعتبار أن العزلة الجغرافية والهشاشة الاقتصادية تُشكّلان من أبرز العوامل المُغذّية لعدم الاستقرار في دول الساحل. ومن ثم، فإن المبادرة لا تندرج فقط ضمن رؤية اقتصادية، بل تحمل أبعادا استراتيجية وأمنية عميقة.[322]

وتتوقف نجاعة المبادرة الأطلسية إلى حد كبير على توافر بيئة إقليمية مستقرة، وهو ما يجعل تسوية نزاع الصحراء المغربية عنصرا داعمًا لنجاحها. فاستمرار النزاع يُقوض إمكانيات الربط اللوجستي والأمني بين شمال إفريقيا والساحل، ويُضعف الثقة الضرورية لتنفيذ مشاريع بنية تحتية عابرة للحدود.[323] وفي المقابل، فإن تسوية النزاع ستُسهم في تأمين الممرات التجارية، وتعزيز التعاون الأمني، وتوفير شروط الاستقرار السياسي اللازم لإنجاح المبادرة، بما ينعكس إيجابا على دول الساحل من حيث تحسين فرص التنمية وتقليص مصادر التهديد الأمني.

وعليه، يمكن القول إن تسوية نزاع الصحراء المغربية لا تخدم فقط استقرار المغرب الكبير، بل تُشكّل كذلك مكسبا استراتيجيا لدول الساحل، من خلال دعم مبادرات الربط الإقليمي، وتقليص الهشاشة الأمنية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي.[324] فنجاح المبادرة الأطلسية، في ظل بيئة إقليمية مستقرة، من شأنه أن يُحوّل الساحل من فضاء هشّ ومُصدّر للتهديدات إلى شريك فاعل في معادلات الأمن والتنمية الإقليمية.

ومن منظور المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية، التي تؤكد على مفهوم المجتمع الدولي الإقليمي القائم على القواعد والمؤسسات المشتركة، فإن استمرار النزاع حال دون تشكّل مجتمع أمني مغاربي قادر على إدارة خلافاته بوسائل سلمية ومؤسساتية. فقد أفضى النزاع إلى إضعاف

---

322 عائشة البصري، المغرب العربي والساحل الإفريقي بين التقارب والتنافس وإعادة التموضع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (غشت 2025)، ص 2-3.

323 Fadoua Ammari and Rida Lyammouri, The Atlantic Initiative and Morocco-Mauritania Relations, Policy Center for the New South, Research Paper N 09/25, (August 2025).

324 Rida Lyammouri and Amine Ghoulidi, Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration, Policy Center for the New South, Research Paper N 68/24, (December 2024).

الأعراف الإقليمية المتعلقة بحسن الجوار وعدم التدخل، وإلى تآكل الثقة السياسية الضرورية لقيام مؤسسات إقليمية فعّالة. وعليه، فإن تسوية النزاع تُعد شرطا لإعادة إحياء فكرة المجتمع الإقليمي في المغرب الكبير، بما يسمح ببلورة قواعد مشتركة للتعاون الأمني، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الإقليمية كأطر لتنظيم التفاعلات الأمنية والسياسية بين الدول.

وفي مستوى أكثر شمولا، ينسجم أثر تسوية النزاع مع مقاربة الأمن الإنساني، التي توسّع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولا تحصره في البعد العسكري–الدولتي. فاستمرار النزاع حول ملف الصحراء، من هذا المنظور، لا يُنتج فقط تهديدا سياديا، بل يُسهم في إعادة إنتاج الهشاشة البنيوية، خاصة في المناطق الحدودية، حيث تتقاطع الفقر، والبطالة، وضعف الدولة، مع تنامي التهديدات غير التقليدية. أما تسوية النزاع نهائيا من خلال مقترح الحكم الذاتي ستُتيح إعادة توجيه الموارد نحو التنمية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي، وتقليص دوافع الانخراط في العنف أو الاقتصاد غير المشروع، وهو ما يجعل الاستقرار الاجتماعي ركيزة أساسية للأمن الإقليمي، وليس نتيجة ثانوية له.

خاتمة

إن نزاع الصحراء المغربية لم يعد يُختزل في كونه قضية سيادة أو خلافا إقليميا محدود الأثر، بل تحول، بحكم استمراره وطبيعة تفاعلاته، إلى عامل بنيوي منتج للاّأمن داخل مركّب الأمن الإقليمي لكل من المغرب الكبير ومنطقة الساحل–الصحراء. فقد أسهم الجمود الذي طبع هذا النزاع في تعطيل مشاريع الاندماج المغاربي، وإضعاف آليات التنسيق الأمني الجماعي، وخلق فراغات جيو–أمنية واسعة استغلتها التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وشبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي جعل هذا المجال الإقليمي من بين أكثر الأقاليم هشاشة في بنية النظام الدولي المعاصر. ويرتبط هذا الجمود السياسي ارتباطا وثيقا بتوظيف النزاع ضمن استراتيجيات التنافس الإقليمي والدولي، حيث جرى التعامل معه كورقة ضغط جيوسياسية أكثر منه موضوعا لحل تفاوضي نهائي، ما أدى إلى ترسيخ منطق الصراع الصفري وإعاقة الانتقال نحو مقاربة قائمة على الأمن التعاوني القادر على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.

وفي مقابل هذا الوضع، تبرز مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب بوصفها الإطار السياسي الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق، بالنظر إلى انسجامها مع مقاربات الأمم المتحدة، وتوافقها مع منطق الدولة الوطنية ومتطلبات الاستقرار الإقليمي، وهو ما كرسه قرار مجلس الأمن رقم 2797 الذي أكد أولوية الحلول السياسية الواقعية والمتوافق حولها. فالمبادرة لا تطرح فقط حلا عمليا للنزاع، بل تؤسس لإعادة إدماج الصحراء في محيطها الإقليمي كرافعة للأمن والتنمية، وتضعف السرديات الانفصالية التي تُغذي ديناميات عدم الاستقرار، كما تفتح المجال أمام إعادة بناء الثقة بين الفاعلين المغاربيين، وتعزيز التنسيق الأمني مع دول الساحل، وتهيئة بيئة إقليمية مواتية لتنزيل المبادرات الاستراتيجية، وعلى رأسها المبادرة الأطلسية المغربية القائمة على الربط البنيوي بين الأمن والتنمية.

وبناء عليه، فإن تسوية نزاع الصحراء المغربية لا تمثل مكسبا وطنيا للمغرب فحسب، بل تشكّل ضرورة إقليمية ودولية، ومدخلا بنيويا لإعادة تشكيل منظومة الأمن في شمال إفريقيا والساحل، بما يسمح بتحويل المنطقة من فضاء للأزمات والصراعات إلى مجال للتعاون والاستقرار والتنمية المشتركة. وفي هذا الإطار، لا ينبغي فهم دعم الفاعلين الإقليميين لمبادرة الحكم الذاتي باعتباره تنازلا سياسيا، بل باعتباره استثمارا استراتيجيا في الاستقرار الإقليمي، إذ إن إنهاء النزاع سيفتح المجال أمام إعادة توجيه الموارد من منطق الصراع والتسلح نحو منطق التنمية والتكامل، وتعزيز التعاون الأمني في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، ولا سيما الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية.

وعليه، فإن الاصطفاف الإقليمي حول مبادرة الحكم الذاتي، في انسجام مع مضامين قرار مجلس الأمن رقم 2797، لا يعد فقط خيارا سياسيا واقعيا، بل يمثل شرطا بنيويا لإغلاق أحد أطول بؤر التوتر في شمال إفريقيا، وإنهاء صراع امتد لعقود، واستنزف مقدرات المنطقة وأضاع عليها فرصا تنموية هائلة، وبناء منظومة أمن إقليمي قائمة على التعاون والثقة المتبادلة، بما يعيد للمنطقة ما فاتها من فرص الاستقرار والتنمية خلال عقود من الصراع والجمود.

لائحة المراجع

العربية

جلال كشك، مغربية الصحراء مسؤولية عربية، (لبنان: دار الصياد).

حمداتي شبيهنا ماء العينين، قبائل الصحراء المغربية: أصولها وجهادها وثقافتها، المطبعة الملكية، الرباط (1992).

رحال بوبريك، الجماعات الجهادية ببلاد الساحل بين الولاء الأيديولوجي والانتماء الإثني، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد 3 (2022)، ص 138-151.

سعيد الصديقي، محمد مصباح، نزاع الصحراء بعد قرار مجلس الأمن 2797: بين الفرص والتحديات، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 09 ديسمبر 2025، تم الاطلاع 10 ديسمبر 2025، على الرابط: https://bit.ly/48OHVxb

عائشة البصري، المغرب العربي والساحل الإفريقي بين التقارب والتنافس وإعادة التموضع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (غشت 2025).

عبدالصمد فاضل، استراتيجية السيادة والبقاء: السياسة المغربية في الصحراء من منظور واقعي هجومي، المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، العدد 5 (2025).

محمد بوبوش، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

محمد مزيان، المغرب والجزائر: الجوار الصعب، سياسات عربية، العدد 12 (يناير 2015)، ص 41-54.

محمد ناجي بن عمر، ماء العينين النعمة علي، سوس والصحراء المغربية: تواصل ثقافي وحضاري، (تزنيت: مؤسسة الشيخ مربيه ربه لإحياء التراث والتبادل الثقافي، 1999).

معمر محمد الكشر، استراتيجيات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الساحل الإفريقي، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 29، المجلد 1، (2025)، ص 146-161.

مليكة موحتي، قراءة في كتاب رحال بوبريك "مسألة الصحراء: أصول اختراع استعماري 1884–1975"، المجلة الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7 (2024)، ص 176–185.

هشام إسماعيلي، الحكم الذاتي: المفاهيم والنماذج والتحديات، المجلة الدولية لدراسات الحضارات وعلوم التسامح، المجلد 2، العدد 1 (2025).

وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، سياسات عربية، العدد 2 (يناير 2014)، ص 31–40.

الأجنبية

Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers the Structure of International Security, (Cambridge University Press, 2003).

Fadoua Ammari and Rida Lyammouri, The Atlantic Initiative and Morocco-Mauritania Relations, Policy Center for the New South, Research Paper N 09/25, (August 2025).

John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, (New York, London: W.W. Norton & Company, 2014).

Rida Lyammouri and Amine Ghoulidi, Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration, Policy Center for the New South, Research Paper N 68/24, (December 2024).

Scott Burchill, The National Interest in International Relations Theory, (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region, (England: Ashgate, 2014).

Yash Ghai, Autonomy as a Strategy for Diffusing Conflict, in Paul C. Stern and Daniel Druckman, eds., International Conflict Resolution After the Cold War, (Washington D.C.: National Academy Press, 2000).